

WO/PBC/25/19
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 4 يوليو 2016

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الخامسة والعشرون

جنيف، من 29 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2016

اقتراح المجموعة باء بشأن البند 17 من جدول الأعمال: قضايا الحوكمة

1. خلصت لجنة البرنامج والميزانية، في دورتها الرابعة والعشرين، إلى ما يلي:

"1" إذ تقرّر [لجنة البرنامج والميزانية] بالحاجة إلى معالجة قضية الحوكمة، طبقاً للالتاس الصادر عن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في دورتها الرابعة والخمسين (انظر البند 16 من الوثيقة WO/PBC/24/17 والبند 16 من الوثيقة WO/PBC/24/18)؛

"2" خاضت في مناقشات نشطة حول هذا الموضوع في كل من دورتها الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين. وأفضت تلك المناقشات إلى الاقتراحات المقدمة خلال الدورة الثالثة والعشرين، على النحو المبين في المرفقين الأول والثاني من الوثيقة WO/PBC/23/9، وفي وثيقة الرئيس المعممة خلال الدورة الرابعة والعشرين (الواردة في المرفق الأول من هذه الوثيقة (WO/PBC/24/18)). وفي حين لا تزال هناك اختلافات في وجهات نظر الوفود، فإن الوفود أبدت استعدادها لمواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع؛

"3" ووافقت على مواصلة المناقشات بشأن موضوع الحوكمة في الويبو خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة في ضوء التوصية 1 من التوصيات التي تمخض عنها استعراض وحدة التفتيش المشتركة للإدارة والتسيير في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوثيقة JIU/REP/2014/2)؛

"4" ووافقت على أن تقدم الدول الأعضاء اقتراحات بخصوص موضوعات محدّدة في الوقت المناسب قبل الدورة الخامسة والعشرين، وفي أجل أقصاه 1 يوليو 2016، والتمست من الأمانة تجميع تلك الاقتراحات كجزء من الوثائق المعدة لأغراض تلك الدورة."

2. واستجابة لذلك، أرسلت الأمانة تبليغا (يُرْجى الرجوع إلى التبليغ C.N. 3677 المؤرخ 7 يونيو 2016) إلى الدول الأعضاء التمسست منها فيه أن تقدم، في أجل أقصاه 1 يوليو 2016، أية اقتراحات قد ترغب في تقديمها بشأن القضايا المبينة أعلاه.

3. وقدمت الجمهورية الهيلينية (اليونان)، باسم المجموعة باء، الاقتراح التالي بشأن البند 17 (قضايا الحوكمة):

[يلي ذلك اقتراح المجموعة باء]

اقتراح المجموعة باء البند 17 من جدول الأعمال: قضايا الحوكمة

ليس لدى المجموعة باء أية قضية جديدة تطرحها بخصوص الحوكمة. ولكن القلق يظلّ يساونا حيال عدم كفاءة الاجتماعات، ونرحب بأية اقتراحات من الأمانة للمساعدة على تحسين تلك الكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، نودّ أن نطلب من الأمانة تقديم عرض بشأن الإصلاح الدستوري لعام 2003 من أجل تزويد الدول الأعضاء بمعلومات محدثة عن الآثار المترتبة على ذلك الإصلاح وتشجيعها على التصديق عليه بغرض تنفيذه.

[نهاية الوثيقة]